الارهاصات

ظلّت القضية الفلسطينية طوال عقد كامل، بعد اعلان قيام اسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، محصورة في نطاق البحوث المتعلقة باللاجئين، سواء في الجامعة العربية أو في هيئة الامم المتحدة. واذا ما تجاوزنا «الهيئة العربية العليا»، برئاسة الحاج أمين الحسيني، و«حكومة عموم فلسطين»، برئاسة أحمد حلمي عبدالباقي، فاننا لا نجد، في تلك الحقبة، مؤسسة سياسية فلسطينية، أو عربية، أو دولية، تضطلع بالمهمات المتصلة بالقضية الفلسطينية. فقد «شهدت تلك الفترة خبو النفس الكياني لدى الفلسطينيين، وانهال فوق الذاكرة الفلسطينية ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة. وقد عزز ذلك كله غياب الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ثمّ غياب البرنامج الفلسطيني الخاص»[١]. ويرجع ذلك، بطبيعة الحال، الى الصدمة القاسية التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني بقيام كيان غريب على أرضه، وتهجير نحو مليون فلسطيني، وتوزّعهم على بلدان الشتات الكثيرة، وعدم تمكين الذين بقوا على الارض الفلسطينية، التي لم تستطع اسرائيل احتلالها، من ممارسة سيادتهم الوطنية؛ فبقية الارض هذه امّا أُخضعت لسلطة الحاكم العسكري، ثم الاداري، المصري، أو أُلحقت، بشكل كامل، بالمملكة الاردنية الهاشمية، ومُنح سكانها المواطنية الاردنية الكاملة، فحرموا حتى من مواطنيتهم الفلسطينية.

وفي نهاية العقد الاول للنكبة الفلسطينية بدأت تتبلور بين صفوف الشعب الفلسطيني النوى الاولى لحركات ومنظمات سياسية، أخذت تدعو الى انشاء كيان للشعب الفلسطيني وحكم وطني في الاجزاء التي لم تحتلها اسرائيل من فلسطين: الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ومن أولى هذه الحركات والمنظمات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أُنشئت في الخارج، وحركة «الارض» التي أُنشئت في أراضي ١٩٤٨[٢]. واستجابة، فيما يبدو، لتلك الدعوات، وبطلب من وفد الجمهورية العربية المتحدة، بحثت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية (آذار ـ مارس ١٩٥٩) في المسألة الفلسطينية. واتخذت الدورة توصيات بالطلب الى الدول العربية ان تعقد اجتماعاً عالي المستوى، في أقرب وقت، لمراجعة المراحل التي مرّت بها قضية فلسطين؛ وان يدرس الاجتماع المقترح موضوع «اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وابراز كيانه شعباً موحّداً لا مجرّد لاجئين، يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي، بواسطة ممثلين يختارهم»، وان يجرى البحث، في الاجتماع ايضاً، في «انشاء جيش فلسطيني في الدول العربية»[٣].

ولمّا كان الاردن ضمّ اليه الضفة الفلسطينية، مستغلاً الهزيمة التي مُنيت بها الجيوش العربية في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى ورغماً عن ارادة الشعب الفلسطيني وهيئاته والجامعة العربية التي عارضت ذلك الضمّ، كان لا بدّ للاردن من ان يتخذ موقفاً سلبياً حيال مسألة اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، لما كانت تنطوي عليه من أفق انتهاء السيطرة الاردنية على الضفة الفلسطينية. وبسبب معارضة الوفد الاردني اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، لم يستطع مجلس الجامعة العربية، في دورته التالية (أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٩)، التوصل الى أية نتيجة بصدد التوصيات التي قررتها الدورة السابقة. وفي دورة شباط (فبراير) ١٩٦٠، بحث المجلس، من جديد، في المسألة، وتقرر استكمال البحث في الدورة اللاحقة، التي عقدت في آب (اغسطس) من العام عينه، وأُجري البحث، خلالها، في اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وانشاء جيش فلسطيني. وأوصت الدورة بمحافظة الدول العربية على الشخصية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من خدمة قضيته، ووافقت على توصية بانشاء لجنة خبراء تقوم بوضع مخطط شامل لاسترداد فلسطين. وفي دورة نيسان (ابريل)